

وزير الداخلية

إلى

النائب المحترم السيد منصف الطوب

الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية

الموضوع: السؤال الكتابي حول "وضعية عمال الإنعاش الوطني".

المرجع: السؤال رقم 8625.

سلام تام بوجود مولانا الإمام؛

وبعد، فجوابا على سؤالكم المشار إليه في الموضوع والمرجع أعلاه، والمتعلق بوضعية عمال الإنعاش الوطني، يشرفني أن أوافيكم بالمعطيات التالية:

■ إن وزارة الداخلية تسهر على تطبيق مقتضيات الإطار القانوني المنظم لقطاع الإنعاش الوطني لضمان حقوق عماله، حيث يعتبر قطاعا حيويا نظرا لدوره في المساهمة في تحريك عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بجميع ربوع المملكة الشريفة، ويوفر فرص شغل للفئات الاجتماعية الضعيفة، كما أن هذه اليد العاملة لا تعتبر "بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.61.205 الصادر بتاريخ 15 يوليوز 1961"، في وضعية نظامية قارة يمكن معها احتساب خدماتهم ومن تم اعتمادها كمعيار لوجوب دمجهم وترسيمهم بالوظيفة العمومية أو لاحتساب معاشهم، وذلك لأن الظهير المذكور لم ينص في الأصل على إمكانية أو وجوب إدماج وتوظيف المشتغلين بهذا القطاع في سلك الوظيفة العمومية، وهذا تماشيا مع الفلسفة التي أحدثت من أجلها والرامية إلى محاربة البطالة من خلال فتح أوراش موسمية للشغل تنتهي مباشرة بانتهاء البرامج المخصصة لها، ثم لاعتبار جميع الأشخاص سواء المشتغلين بالأوراش أو المشتغلين بالإدارة العمومية ومهما كانت طبيعة اشتغالهم يبقون مجرد عمال أوراش من الناحية القانونية، ناهيك عن وجود تعارض صريح مع مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة لولوج الوظائف العمومية، حسب الاستحقاق المنصوص عليه في الباب الثاني من الدستور والمتعلق بالحريات والحقوق الأساسية.

■ وبخصوص أجور هذه الفئة من العمال، فإن احتساب أجورهم يقوم على أساس الحد الأدنى القانوني للأجر الجاري به العمل في القطاع الفلاحي (SMAG)، وفقا لمقتضيات المرسوم رقم 2.22.606 بتاريخ 7 شتنبر 2022 والمتعلق بالزيادة في الحد الأدنى القانوني للأجر في ميدان الصناعة والتجارة والمهن الحرة والفلاحة.

■ وقد عملت وزارة الداخلية، بناء على جميع القرارات الحكومية المتخذة في هذا الشأن، على تنفيذ زيادات متتالية في أجور عمال هذا القطاع بلغت 45% خلال المدة الممتدة ما بين سنة 2011 وسنة 2022، كان آخرها زيادة 10% التي تم إقرارها خلال السنة المنصرمة والتي تم تنفيذها طبقا للمرسوم المشار إليه آنفا، وبالتالي فإن عمال الإنعاش الوطني استفادوا ويستفيدون بشكل رسمي من كل الزيادات المتتالية في الأجور التي قررتتها الحكومة، مما ساهم في تحسين معدل الحد الأدنى للأجور بهذا القطاع على غرار ما يقع في القطاعات المثيلة.

■ وفيما يتعلق بحماية حقوق عاملات وعمال الإنعاش الوطني، فإن هذه الوزارة واعية أشد الوعي بالوضعية العامة لهذه الفئة، ولذا فهي لا تألو جهدا في اتخاذ الإجراءات الضرورية والعمل باستمرار على تحسين أوضاع عمال هذا القطاع، وذلك وفقا للتوجهات الحكومية في هذا الشأن، كما أنها ستتكب مستقبلا وبشراكة مع جميع القطاعات الحكومية المعنية على دراسة وضعية هؤلاء العمال وفق أي مقارنة حكومية تحدد معالم المعالجة الشمولية لهذه الوضعية.

وتفضلوا بقبول فائق التحيات والسلام.

وزير الداخلية
صيد الوافي التيت